وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضيـــاف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

العنوان

أثر التكتلات الاقتصادية على النمو الاقتصادي

- دراسة حالة دول النافتا NAFTA-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

- فراحتية حيزية
- جلود شهيرة

إشراف الأستاذ:

د.عايد لمين

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه و
من
اتبعهم إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع
إلى الذين قال فيهما الله عزوجل:
"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"...
أبي،...حفظه الله.
أمي... حفظها الله
إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية
إلى كل من يحمل ولو ذرة حب لله ورسوله
محمد صلى الله عليه وسلم.

حيزية

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى الى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين . أهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين حفظهما الله ولكل العائلة الكريمة من اخوة وأخوات والى رفيقات المشواررعاهم الله والى اساتذتي وأهل الفضل علي الذيين غمروني بالجد والتقديروالنصيحة والوتجيه والارشاد.

سائلة الله تعالى العلي القديران

ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

شهيرة

شكر و عرفان

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"
الحمد الله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وشكره على توفيقه لنا في إتمام العمل واقتداء برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال
" الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها"
أسجل عظيم شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف "د.عايد لمين" حفظه الله ورعاه الذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته والذي كان معي على اتصال دائم طول مدة إنجاز هذه المذكرة ولن يتسع المقال لمقامك وفضلك جزاك الله خيرا
ولا لايفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر إلى كل من علمني حرف أو كلمة من أساتذتي الكرام من بداية مشواري الدراسي إلى وصولي إلى هذه المرحلة
وما بحوزتنا لنقول " اللهم ارزقنا شفاعة سيدنا محمد صل الله عليه وسلم وأوردنا حوضه واسقنا من يديه الشريفتين شربة ماء لا نظما بعدها أبدا يارب العالمين"
وفي الأخير نسال المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وان يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.

فهرس المحتويات والجداول

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
إهداء **شكر و عرفان** **فهرس المحتويات**	
مقدمة	**أ**
الفصل الأول : التكتلات الاقتصادية الإقليمية: ماهيتها، بعض النماذج و المزايا	
المبحث الاول: ماهية التكتلات الاقتصادية	**7**
المطلب الأول: نشأة و مفهوم التكتلات الاقتصادية	**7**
المطلب الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية	**9**
المطلب الثالث: آثار التكتلات الإقليمية على الاقتصاد العالمي	**10**
المبحث الثاني: نماذج عن التكتلات الاقتصادية الاقليمية	**12**
المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي	**12**
المطلب الثاني: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN	**21**
المبحث الثالث : مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي	**26**
المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي	**26**
المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي	**28**
الفصل الثاني: أثر اتفاقية النافتا على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء	
المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا-	**33**
المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – النافتا-	**33**
المطلب الثاني: تقييم أبعاد الاتفاقية	**34**
المطلب الثالث: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا-	**38**

المبحث الثاني: تطور التبادل التجاري لاتفاقية النافتا NAFTA بالنسبة للدول الأعضاء	**41**
المطلب الأول: حجم التبادل التجاري لالتفافية النافتا NAFTA بالنسبة للولايات المتحدة	**41**
المطلب الثاني : حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة لكندا	**45**
المطلب الثالث: حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للمكسيك	**49**
المطلب الرابع : تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل اتفاقية النافتا	**52**
المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية **NAFTA**	**59**
المطلب الأول: البلدان المنطوية تحت اتفاقية **NAFTA**	**59**
المطلب الثاني: بعض البلدان غير المنطوية في ظل اتفاقية NAFTA	**63**
خاتمة	**67**
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	**حجم التبادل التجاري للو.م . أ مع الدول الأعضاء للفترة 1989-1996**	**42**
(2-2)	**المبادلات البينية للولايات المتحدة الأمريكية للسلع للفترة 2005-2019**	**44**
(2-3)	**حجم التبادل التجاري لكندا مع الدول ألأعضاء للفترة 1989-1996**	**46**
(2-4)	**المبادلات البينية لكندا للسلع للفترة 2005-2019**	**47**
(2-5)	**حجم التبادل التجاري للمكسيك قبل إنعقادإتفاقيةNAFTA**	**49**
(2-6)	***حجمالتبادل التجاري للمكسيك في ظل اتفاقيةNAFTA في الفترة 2005-2019***	**50**
(2-7)	**معدلات النمو لدول أعضاء النافتا لسنوات من 1990 إلى 2008**	**52**
(2-8)	***تطورنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول أعضاء النافتا للفترة 2009 - 2019***	**53**
(2-9)	***تطورنسبة البطالة الدول أعضاء النافتا للفترة 2008- 2019***	**54**
(2-10)	***تطورمعدلات التضخم لدول أعضاء النافتا للفترة 2008-2019***	**55**
(2-11)	**تطورالاستثمار الأجنبي المباشرللو م أ في دول أعضاء النافتا للفترة 1994-2010**	**56**
(2-12)	**تطورالاستثمار الأجنبي المباشرلكندا في دول أعضاء النافتا للفترة 1994-2010**	**57**
(2-13)	**تطورالاستثمار الأجنبي المباشرللمكسيك في دول أعضاء النافتا للفترة 2002-2010**	**58**

مقدمة

شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية بنمطيها الكلاسيكي والجديد، حيث شهدت فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ظهور تنظيمات إقليمية توافق في خصائصها مفهوم الإقليمية الكلاسيكية، في حين شهدت نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الإقليمية الجديدة المواكبة التطورات، التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد.

ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأسست العديد من التنظيمات الإقليمية انخرطت فيها عديد الدول بغض النظر عن المستوى الاقتصادي سواء كانت دولا نامية أو متقدمة، أو مذهبها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكى. وذلك من أجل مواجهة تحديات هذه الفترة ظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشاريع فردية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوربية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مارشال الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

وقد كانت الدول الأوربية أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت هذه الدول منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو. فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها، ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين، الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى.

ونظرا للتقدم الكبير الذي شهده التكامل الأوربي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في إقامة تجمع إقليمي خاص بها ويعزز قدرتها التنافسية المتأكلة، فبدأت بتشكيل منطقة التجارة الحرة بينها وبين كندا سنة 1989 والذي توسع فيما بعد ليصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " النافتا " باندماج المكسيك إليها.

هذا كله دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهو أثر التكتلات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول أعضاء " النافتا"؟

هذه الإشكالية تؤدي با إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ماذا نقصد بالتكامل الاقتصادي وماهي أهم المزايا التي يتيحها للدول الأعضاء؟

2-ماهي أهم المكاسب التي تتيحها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)للدول الأعضاء؟

فرضيات البحث:

الفرضيةالأولى:تعمل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية على الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وهذاسيساهم في زيادةحجم التبادل التجاري البيني والدولي.

الفرضية الثانية :يعتبرالتكتل الإقليمي (النافتا)مثالاً ناجحاً للاندماج الاقتصادي بين دول ذات هياكل إنتاجية مختلفة،أي اندماج بين دول (شمال–جنوب.)

أسباب إختيارالموضوع :العديد من الاسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع أهمها:

-التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و علاقتها بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية.

-الحاجة الملحة التي تطرحها اشكالية التكتلات في الوضع الاقتصادي الراهن.

-الرغبة الشخصية لدارسة موضوع الاندماج الاقتصادي الدولي و الذي يقع ضمن مجال التخصص.(الاقتصاد الدولي).

أهداف الدراسة:

يهدف هذاالبحث إلى تحقيق مايمي:

-إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصاديةا لإقليمية على حركة التجارة الدولية.

-ماهي المكاسب التي يحققها التكتل الاقتصادي نافتا للدول الأعضاء فيها.

-كيف يتم قياس مدى نجاح التكامل بين شمال وجنوب القارة الامريكية، وهل يمكن اعتبار هذا التكتل نموذج يحتذى به في دول منطقة شمال افريقيا.

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك لكون أن التجارة الدولية أحد ركائز ودعائم الاقتصاد العالمي وأداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للدول خاصة النامية منها،ومنه فإن قيام أي تكتل أوتكامل بين مجموعة من الدول يعتمد أساسا على تحرير التجارة البينية من أجل تعظيم مكاسبها،وهذا ماسينعكس ليس فقط على الدول الأعضاء وإنما يتعداها إلى الدول غير الأعضاء.

منهج وأدوات البحث:

نظرا لطبيعة البحث فإننا سنعتمد في دراستنا على إستخدام"**المنهج التاريخي** "في التطرق لنشأة التكتلات وأهم مراحلها، كما استخدمنا المنهج التحليلي في إبراز العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام المتعدد الأطراف، و المنهج **الوصفي التحليلي**في الجانب التطبيقي من أجل التعرف على منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA وأهم ماحققته في مجال تطوير التجارة الخارجية بالنسبة للدول الأعضاء..

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التنقل لجمع المراجع وخاصة بظهور جائحة COVID-19 وغلق جميع المكتبات.
- اتساع آثار التكتلات وتضاربها بين مؤيد ومعارض، وصعوبة حصرها وخاصة التكتل بين الدول المتقدمة والنامية مثل تكتل NAFTA.

الدراسات السابقة:

تتمثل الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة فيما يلي:

الدراسة الأولى: زين الدين حماشي، بعنوان : تأثير التكتل الاقتصادي الاقليمي على موقع الشركات بداخله - دراسة حالة تكتل أمريكا الشمالية (NAFTA)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2019/2018.

عالجت الدراسة: إشكالية الدراسة تأثير إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على التوزيع الجغرافي للشركات داخل التكتل، حيث أبرز الباحث أهمية وتأثير العوامل الجغرافية في عملية إختيار الموقع بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، سواء على مستوى سوقها المحلي أو الخارجي. تتفق هذه الدراسة مع دراستنا كونها تتعلق بالتكتلات الاقتصادية وكذلك دراسة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

الدراسة الثانية: عبد الوهاب رميدي:" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة -" البحث هو عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر السنة الجامعية 2006-2007، عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا التنمية اقتصاداتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات، وإقامة حواجز تجارية مرتفعة، كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول، حيث كان البحث وافر المعلومات خاصة من الناحية النظرية، بحيث تناول البحث موضوع تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية بشكل نظري ومختصر، وهذا ما مثل نقطة التقاطع بين البحثين .

النتائج:

- تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، والتأكيد على إ ازلة العقبات لدخول دول الجنوب أسواق الدول المتقدمة. كما تعمل على البحث والتفكير للانخراط أو التكامل في تكتلات اقتصادية متطورة تسهم في استيعاب مختلف الآثار والمخاطر الناجمة عن هذه التكتلات وتجاوزها، وبالتالي العبور إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد أو تكاملها مع الاقتصاد العالمي.

على الدول النامية إتباع سياسة تنموية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة مع اتساع سياسات اقتصادية سليمة داخل بلدانها، وأن يقاد مسار الإصلاح الاقتصادي من داخلها وليس من خا رجها .

ومن أجل تحقيق ما سبق ذكره في هذه التوصيات يجب على الدول النامية وضع سياسة اقتصادية تنموية قائمة على التعاون والتكامل فيما بينها، مع ضرورة الإسراع في اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ اتفاقيات التكامل بطريقة مثلى وفي وقتها المحدد، سواء كانت قائمة من قبل أو حديثة النشأة وأن تكون هذه الاتفاقيات مبنية على أسس جديدة وسليمة.

الفصل الأول: التكتلات الإقليمية الاقتصادية

تمهيد :

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا باراز في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجها متزايدا نحو التوجه الى اقامة تكتلات اقتصادية مما زاد من أهمية الموضوع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومها، نشأتها، خصائصها ودوافع قيامها[1].

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التكتلات الاقتصادية

الفرع الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية، ثم اعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم[2].

لهاذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى

[1]– حسين عمر، **التكامل الاقتصادي، أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، سنة 1998 ، ص 65.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، 2002، ص 87.

تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديات والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية و المنطقة الآسيوية[1].

الفرع الثاني: مفهوم التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي و أصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، و انتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

فيعرف التكتل الاقتصادي على أنه تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا تاريخيا، ثقافيا، و اجتماعيا، و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2].

---

[1]–زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة1993، ص. 310.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالحوار الجغرافي والتماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء[1] .

ومن هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادي سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل بمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في إتفاق بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة، وإلغاء الحواجز الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها و زيادة التعاون فيما بينها. وإذا تكلمنا من التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة الغربية أمريكا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضاء لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (ابيك)[2].

[1]–نفس المرجع، ص 30.

[2]– ماجدا إسماعيل، **آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي**، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق،2014/2015 ، ص153.

المطلب الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- تتميز التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها. - الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية. - تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

المطلب الثالث: آثار التكتلات الإقليمية على الاقتصاد العالمي

هناك مجموعة من الآثار المتعلقة بالتكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37.

- إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية سيؤدي إلى تحرير التجارة العالمية، ومنه فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الدولية.

- كما أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيفسر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السعي الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي ويشير الكثيرون إلى أن اليورو هي العملة التي ستسقط الدولار من قمته وأن الاتحاد الأوروبي هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها.

- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية وهذا ما سيؤدي إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على المستوى العالمي وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقليمية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت وتلك التي في طور الاكتمال والتكوين تقودها الدول المتقدمة، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب[1].

- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها يعني وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم. - إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها فإن ذلك قد يؤدي إلى تبادل أدوار وأوضاع دولة معينة في الشكل الهرمي

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص ص38-39.

للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي.

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة إلا أن كل التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين وبالتالي فإنه من الممكن جدا أن يحدث نوع من التنسيق الاقتصادي بين هاته التكتلات القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها[1].

إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية."حيث أن اللجوء إلى التكتل كان نتيجة للعديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفورات النسبية للحجم الاقتصادي الكبير".

حيث برزت التكتلات الجديدة على نحو واضح، مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، إحياء لأفكار الستينات، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية. وانطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا والسوق المشتركة الجنوبية

في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين و البرازيل و الأرجواي وبارجواي، هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا (الاتحاد الأوربي) و في أمريكا (الولايات المتحدة - كندا - المكسيك -).

[1]– عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المبحث الثاني: نماذج عن التكتلات الاقتصادية الاقليمية

إن النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية جعلت بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر عصر التكامل حيث أصبح هدفا إستراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية، فأصبحت التكتلات تعد إحدى الوسائل الهامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية، حيث تستفيد الدول المنظمة لهده التكتلات من مزايا السوق الكبيرة وتحرير التبادل التجاري، وسنتناول في هذا المبحث تجربة كل من الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا .

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، و الذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة مدة ، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح الا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي ، ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي.

الفرع الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي

أولا: الجماعة الاقتصادية الأوروبية

أنشأت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أن عملية الوحدة لا تكون دفعة واحدة بل تتم بتدرج، وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشأة للجماعة الأوروبيةعام 1957 وهي التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، إلا أن هناك اتفاقا على أن هذا الكيان يعود في إرهاصاته الأولى إلى عدة محاولات سابقة لتوحيد أوروبا ، ومن أهم هذه الجهود:

- دعوة الكونت النمساوي "كودينوفكاليجي" عام 1923 لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية.

-كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي "بريان" في ديسمبر عام 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم المتحدة[1].

- في 19 ديسمبر من عام 1946 دعا تونستون تشرشل" وزير خارجية بريطانيا إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية محورها تعاون فرنسي ألماني، وقد جعل العلاج الأساسي لمشاكل أوروبا يكمن في التوحيد

فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، فتم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، ثم توقيع معاهدة باريس لإنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم و الصلب، ثم يليه توقيع معاهدة روما التي أفضت إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد شكلت الجماعات الثلاث ما سمي فيما بعد بالسوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الأوروبية)[2].

1- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1948

كان من نتاج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد الكثير من الدول الأوروبية، "فاعلن جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول اوروبا الغربية بالتعاون فيما بينها لإعادة بناء اقتصادياتها، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وإلى جانب هذه التجربة اتفقت ثلاث دول أوروبية هي: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على إنشاء اتحاد جمركي اعتبارا من عام 1948 والذي عرف بالبينولوكس، وهذا ما أسفر عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوروبية (أوروبا الغربية) بمرحلة انتعاش، وكذلك كانحجم

[1]– الجاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة** مركز دراسات الوحدة العربية.

[2]– مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي** – دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية –، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف، 2013، ص ص 32-35.

التجارة بين الدول الأوروبية في تزايد مستمر، وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوروبيين بضرورة التكامل الاقتصادي[1].

2- إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب 1951(معاهدة باريس)

أعلن وزير الخارجية الفرنسي (شومان) في 9 ماي 1949 عن إقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، فتم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 لتحقيق طموحات "روبرت شومان"، الذي يعد الأب الروحي للاندماج الأوروبي[2]، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في باريس بين 6 دول أوروبية (دول البينولوكس و فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا)، والقاضية على حسم الصراعات و الخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات [3].

فجاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب كنوع من التكامل القطاعي و كخطوة لتسهيل و تحرير تجارة الفحم و الحديد بين الدول الأعضاء و فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء، ولتجميعهذه الدول في سوق واحد و بسلعتين (الفحم و الصلب)، ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة الأوروبية لجنة برئاسة "بول هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا للبحث في مسألة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة[4].

3- إنشاء السوق الأوروبية المشتركة 1957(معاهدة روما)

في 25 مارس1957 قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب، في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بين الدول سالفة الذكر، وبدأ في تنفيدها منذ

---

[1]–عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية** – دراسة تجارب مختلفة –، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص 56–57.

[2]– Jean Boulouis -**Droit Institutionnel de l'union européene**-6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris, P 22.

[3]– مقدم رضا، **الطريق إلى التكامل في أوروبا**، مجلة التمويل والتنمية صادرة من صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، العدد 51 مارس 2014، ص 09.

[4]– سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق** ، دار النشر المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر، سنة 2003 ، ص 194.

جانفي 1958، حيث انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وهي اتحاد جمركي يفرضرسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية مشتركة، وهذا لتحقيق المزيد من الاستقرار وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم و الصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية، في منظمة واحدة هي المجموعة أو الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة"، ونصت معاهدة روما على ما يلي[1]:

- حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست، وإتباع تعريفةعامة اتجاه سلع الدول الأخرى.

- حرية انتقال الاشخاص و رأس المال.

-توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

- إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين و إعطاءهم دخولاأكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.

- إقامة بنك استثمار اوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

فلقد تقرر أن يتم تنفيد هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة تنتهي في آخر سنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة، وقد كانت ترمي السوق الأوروبية المشتركة من وراء سياستها، إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدولالأعضاء.

[1]– محمد محمود الإمام ، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، سنة 1998 ، 189.

ولقد اتخذت بريطانيا موقف المتخوف من التجمع الأوروبي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سيادتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوروبية في عام 1959 بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، والنمسا والبرتغال و اسكتلندا وسويسرا وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن بمضي الوقت أدركت

بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمامها إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من الدانمارك، إيرلندا ثم النرويج عام 1962.[1]

4- توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية

تجدر الإشارة إلى أن السوق الأوروبية المشتركة وإن اعتمدت على مبدأ الحرية الاقتصادية إلا أنها اتخذت فيما يتعلق بالزراعة أسلوب مختلف يعتمد على التدخل وتقديم الإعانات للمزارعين فيما يعرف ب "السياسة الزراعية المشتركة"، حيث كانت فرنسا من أشد المدافعين عن هذه السياسة، فالجماعة الاقتصادية الأوروبية بدأت بناء تكاملها الاقتصادي بست دول وفق سياسات مشتركة، لكن في عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع السوق الأوروبية المشتركة حيث قبلت عضوية كل من إنجلترا و الدانمارك، وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست دول إلى مجموعة التسع، وبعد تغير النظم السياسية في إسبانيا والبرتغال واليونان، قبلت هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية، اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال عام 1985 لتصبح إثني عشر دولة.

وفي عام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، وبمقتضى ذلك لم يقتصر الأمر على إلغاء الحواجز المادية، بل تضمن الإتفاق على إزالة القيود الغير منظورة، وكذلك تم الإتفاقعلى التنسيق النقدي بين عملات دول الجماعة الأوروبية في خطوات

[1]- عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص، 58 -59.

متعددة فيما عرف بالاتحاد الاقتصادي والنقدي، وأمام الزيادة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية تم التوقيع على معاهدة ماستريخت" والتي بمقتضاها يتم تحويل الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي[1].

ثانيا: تشكيل الاتحاد الجمركي

رغبة في استكمال دول الجماعة الاقتصادية لمسارها التكاملي سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي، تقرر في 07 فيفري 1992 وانطلاقا من معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 الاتجاه رسميا نحو قيام الاتحاد الأوروبي.

1- التحرك نحو السوق الموحدة

من خلال القانون الأوروبي الموحد الذي صادق عليه المجلس الأوروبي أجريت تعديلات على معاهدة روما في عام 1986 ، و الذي يهدف الى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكامل الاقتصادي الأوروبي، حيث تضمنت هذه الوثيقة المراحل الزمنية التي من خلالها استكمال السوق الموحدة ، إذ حددت الفترة لدلك من 1985 حتى نهاية عام 1992 ، وقد قسمت الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة إلى مرحلتين، الأولى من 1985 إلى 1989، أما المرحلة الثانية فتمتد من 1990 حتى 1992 ، يتم خلالهما استكمال السوق الداخلية وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدي، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية ، وكانت هذه الفترة بمثابة فترة انتقالية وتمهيدا لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سيبني عليها الاتحاد الأوروبي فيما بعد، وقد أتت بعد السوق الموحدة أهم معاهدة في تاريخ أوروبا وهي معاهدة الاتحاد الأوروبي وهي معاهدة ماستريخت[2].

---

[1]- عبد المجيد محمد توفيق، **العولمة والتكتلات الاقتصادية: اشكالية للتناقض ام للتضافر في القرن الحادي و العشرين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص ص 269-271.

[2]- مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و المغاربية** ،مذكرة ماستر ، جامعة سطيف ، سنة 2019، ص110-112.

2- معاهدة ماستريخت (1992)

لم تتوقف الجهود الأوروبية عن إقامة السوق الموحدة، وإنما اتخذت منعطفا حاسما في أوائل التسعينات للمضي قدما نحو الوحدة، ففي فيفري 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالمدينة الهولندية ماستريخت على معاهدة جديدة سميت بمعاهدة ماستريخت" حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي[1]:

-التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات مع إلغاء كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.

- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك جمركي قبل موعد 1 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

- سياسة خارجية مشتركة و التحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

وقد حددت إتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل في :

المرحلة الأولى: (01 جويلية -31 ديسمبر 1993) تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: (من 01 جويلية 1994 -31 ديسمبر 1998)، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء ، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد استكمال بعض الشروط.

[1]- عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

المرحلة الثالثة: (01 جانفي 1999 الى 2002)، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

ثالثا - توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي

كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيد في أول جانفي من عام 1993، وتلغي بذلك كل الحواجز ليبدأ عصر أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا ودفاعيا، إلا أن بعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوروبية كالنزاعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لاندماج بلادها في أوروبا الجديدة، لكن هذا لم يمنع تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994، كقيام بعض الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية، وسمحت بتنقل رعاياها دون تأشيرات فيما بينها، وبحلول عام 1994 قامت سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة[1].

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام لعضويته، وكان يهدف بهدأ إلى مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي، لكن وجود الفروق الاقتصادية و السياسية بين الدولالأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط كوبنهاجن" وهي تنقسم إلى:

- شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

- شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دولالاتحاد.

[1]– خلوفي عائشة، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي – ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة، جامعة سطيف 2011، ص106.

- شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه[1].

على هذا الأساس توسع الاتحاد الأوروبي كما يلي:

- في جانفي عام 1995: انضمت كل من السويد وفنلندا و النمسا، وبذلك أصبح عد دول الاتحاد 15دولة عضو، كما تم التوقيع على اتفاق شينغن" (بطاقة العبور) والذي يقضي بتذويب الحدود بين دول الاتحاد.

- في الفاتح من ماي 2004: شهد الاتحاد الأوروبي أكبر عملية توسع للجماعة مند نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهي: مالطا، التشيك، إستونيا،المجر، لاتيفيا، لتوانيا، سلوفاكيا سلوفينيا، بولندا، قبرص.

- في عام 2007: وبعد التوسع السابق، داخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة توسع جديدة ليضم عدد من دول أوروبا الشرقية ضمت كل من بلغاريا ورومانيا، ليرتفع عدد الدول الأعضاء بذلك إلى سبع وعشرينعضو، لتبقى تركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ عام 1993[2].

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء المهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من عدد السكان (قرابة النصف مليار نسمة) وحدود تصل حتى البحرالأسود شرقا، وأيضا بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي ، حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1400 مليار دولار، أي يستحود على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، ما يزيد على 7000 مليار دولار ويعتبر، التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة

[1]- عبد القادر السيد متولى، **الاقتصاد الدولي – النظريات والسياسات –** ، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 96.
[2]- نفس المرجع، ص107.

إنتاجية وعلمية و تكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة[1].وفيما يتعلق بالنمو في اقتصاديات هذه الدول فقد إرتفع خلال عام 2006 ليصل الى2.6 % مقابل1.4% فقط خلال 2005،وقد كان الطلب المحلي القوي هو المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول، ولا ينفي ذلك الدور المهم للصادرات في تحقيق النمو .

المطلب الثاني: تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN

تسعى دول جنوب شرق آسيا لتثبت نفسها بقوة على الساحة الدولية، حيث قطعت شوطا ملحوظا على طريق تشكيل التكتل الاقتصادي المنشود فيما بينها ،وتمثل هذا الأخير في رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، الذي يعتبر من أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الآسيوية.

الفرع الأول: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما[2]، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. تحقق إنشاء هذه الرابطة في 8 اوت 1967 حين وقعت خمس دول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبينعلى المعاهدة الخاصة بتأسيس الأسيان ودلك في العاصمة التايلندية بانكوك من قبل وزراء خارجية تلك الدول ،وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياساتوطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوربا اتجاه صادرات تلك الدول، وقد انضمت بروناي سنة 1984، وفي سنة 1995 التحقت فيتنام، وفي سنة

[1]- يحيى سعادة، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي واثاره المترتبة على اصدار عملة خليجية موحدة، من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012، ص ص36-37..

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

1997 انضمت لاوس وبورما، ثم التحقت كمبوديا سنة 1999 ليصل عدد دول الآسيان إلى عشر دول[1].

وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا[2]، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما. ودخلت حيز التنفيذ عام 1994.

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الأسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من1,8 مليار نسمة (534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1,29 مليار نسمة للصين) نسبة الى مجموع سكان العالم البالغ5,68 مليار نسمة عام 2002[3]. كما ترغب بعضالدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام2020.

الفرع الثاني: أهداف رابطة جنوب شرق آسيا وأهميتها

[1]- the office of industries, AS EAN: regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries, investigation NO 332-511, august 2010, p17.

[2]- مجذاب بدر عناد وحسين محي الدين، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 171.

[3]- محمود الفقي، **رابطة دول الأسيان والصين، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، جانفي 2005، ص 225.

أولا: أهداف رابطة جنوب شرق آسيا

تهدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي[1]:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم علىروح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة فيالبحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

-التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.

- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.

- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيمابينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الأسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى الإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. وهذا

[1]– خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص84.

ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي. وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

ثانيا: أهمية رابطة جنوب شرق آسيا

حول أهمية رابطة الآسيان فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية[1]:

-تنامي الدور الأسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

-تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

-تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه.

[1]- سامي عفيفي حاتم، ، مرجع سبق ذكره، ص ص410 - 411.

المبحث الثالث : مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

مثل ما يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المزايا للدول الأعضاء، فإنه قد ينتج عنه بعض المشاكل والتكاليف، وهذا ما يتم تناوله في هذا المطلب .

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

أ- مزايا التكامل الاقتصادي:

1- تقسيم العمل بين الدول المتكاملة :

أهم نتائج قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية[1]

2- إتساع حجم السوق و إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة :

كذلك ينتج عن قيام التكامل الإقتصادي إتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج الكبير، ويقصد بها ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث أنه باستيعابه لكميات متزايدة من الإنتاج يسمح بإقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل

[1] – ا لمختار رنان، **تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 111 -112.

بكامل طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاجها، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل[1].

3- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات :

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من وارداتها من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلى الإستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها[2].

4- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمار وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار مما يفتح مجالا أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المنطقة التكاملية، بهدف تحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال في إنتاج السلع المطلوبة، وبالتالي تصبح الفرصة مهيأة لدخول مستثمرين أجانب في مجال الاستثمار في الطاقات الإنتاجية وإقامة المشاريع الكبرى داخل التكامل، هذا وفضلا عن أن التكامل يعمل على تشجيع طاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وتحرير حركة انتقال وتوطن رؤوس الموال داخل المنطقة التكاملية حيث يتيسر استغلال موارده جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع من التكامل الاقتصادي تسهيل عملية تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادية[3].

---

[1]– عبد المقصود مبروك نزيه محمد، **شحاب**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:32.

[2]– عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية** – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف-2011-2012

[3]– الدكتور فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، ،2004ص . 25 .

5- زيادة القوة التفاوضية :

من مزايا التكامل الاقتصادي، أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده ويترتب على زيادة قدرة المساومة تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث تستطيع دول التكامل من الحصول على واردات بأسعار أقل، كما يمكنها أن ترفع من أسعار صادراتها نظرا لانعدام المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعل مبادلاتها التجارية في وضع أفضل[1].

6-خلق فرص للعمالة والاستفادة من مهاراته :

لاشك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي، من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، من جهة أخرى فإن التكامل الاقتصادي يعمل على تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهكذا كفيل بإظهار مهارات وقدرات اليد العاملة، وبالتالي يسمح بتنميتها والاستفادة منها بالشكل الأمثل[2].

المطلب الثاني مشاكل التكامل الاقتصادي :

لا يخلو أي تكامل اقتصادي من مشاكل لعل أبرزها يتمثل في:

1-مشكلة التعريفة الموحدة :

سبق وأن رأينا أن من أهم الاعتبارات التي يجب أخدها في الاعتبار عند إقامة التكامل هو ضرورة الاتفاق مقدما على وضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها جميع الدول الأعضاء على وارداتها من

[1]- مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص:33 .

[2]- المرجع السابق الذكر، ص:36

العالم الخارجي. لكن الواقع أن الاتفاق على وضع هذه التعريفة الموحدة يثير خلافات نظرا لاختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من دول التكامل بسبب تفاوت واختلاف درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات القائمة من جهة واختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى، فالدولة التي كانت تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة ستعارض بشدة قبول تعريفة موحدة تقل عن هذا الرسم والا عرضت مشاريعها لخطر المنافسة الأجنبية.

والدولة التي كانت تفرض رسما منخفضا على وارداتها من الدول الأجنبية ستعارض بشدة هي الأخرى قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم، وإلا عرضت مصالحها التجارية للخطر.

ومن هنا يصعب وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية لأن مصالح الدول الأعضاء في التكامل تختلف فيما بينها .

ولحل هذه المشكلة يكون من الضروري الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف ويكون ذلك بالطريقة التالية[1]:

- بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا عن وجوب تخفيض تعريفتها على بعض السلع مع إلزامها بالقيام بتخفيضها فيما بعد تدريجيا.
- أما بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أقل من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب رفع تعريفتها على بعض السلع التي تستوردها بشرط أن تكون هذه السلع ضرورية للإنتاج المحلي مع إلزامها برفعها تدريجيا فيما بعد.

2-مشكلة الحماية الجمركية :

[1]- هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص :215-216 .

تنشأ نتيجة لاختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء واختلاف درجة نمو اقتصادياته، إذ أنه لكل صناعة ظروفها الخاصة، ولكل دولة مستوى معين من النمو الاقتصادي يتطلب توجيه قدر من الحماية لمشاريعها[1].

ومن هذا يكون من الصعب إقناع الدول الأعضاء بالتنازل عن هذه الحماية ولمواجهة هذه المشكلة يمكن لكل طرف اختيار فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم وحصص الاستيراد وإعانات المنتجين بصفة تدريجية، وفي بعض الحالات تقدم تعويضات للمشاريع المتضررة من جراء رفع الحماية عليها .

3-مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك :

تمثل إيرادات الجمارك جزءا مهما من إيرادات الدولة وإقامة تكامل اقتصادي بما يستلزمه من إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة موحدة اتجاه العالم الخارجي سيؤثر على حصيلة إيرادات الدولة من الجمارك وخاصة في الدول الصغيرة التي تمثل إيرادات الجمارك جزءا كبيرا من مجموع إيراداتها العامة.

4-توزيع المكاسب وتعويض الخسائر:

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع[2].

5-إنتقال الأزمات :

[1]– صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989–2017**، دار الحامد، ص ص: 69–70 .

[2]– كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة اليونان خلال الفترة2008/2015** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015–2016.

وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات، والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد 2001 بأمريكا كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

خلاصة الفصل الأول:

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها،وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيزواستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتو افرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المز ايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها .

فبعدما كان التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تز ايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، والعمالة، وحركة تنقل أرس المال، وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة كاتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، إلى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا بما يستجيب مع تحديات القرن الواحد والعشرين ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي .

[1]- يحي سعاد،"**تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة – من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي–** ، " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة، جامعةبسكرة،2012/2013، ص:11 .

الفصل الثاني: أثر اتفاقية النافتا على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء

تمهيد:

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغر اض معينة.

ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا باراز على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت ال ارهن نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) ، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية. نظ ر الكبر حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ال ارهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

وخلال هذا الفصل سنتطرق الى واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا .

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية شمالا وجنوبا في البحث عن اتحادات تجارية تعمل على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فتم التوقيع على إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، حيث أصبحت هاته الاتفاقية التجارية تلعب دورا أساسيا في التجارة الدولية.

المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية - النافتا-

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالإتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، وفي هذا المجال نلاحظ محاولات الإتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب من خلال الشراكة الاورومتوسطية ، بالإضافة إلى اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية، حيث أن هذا النوع من التكامل بين الشمال والجنوب جدب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من

تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته بسبب عدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات و تقدم اقتصاداتهم.[1]

يطلق على اتفاقية التجارة الحرة التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية النافتا ، حيث بدأت فكرة النافتا في الظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب الذي تميز بالركود الاقتصادي ، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وانخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء تكتل التجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك، وقد شجع الأمريكيين على هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكتب لمشروع اتفاقية النافتا أن يمر في الكونغرس في عهد الرئيس بوش الأب وذلك بسبب سيطرة الديمقراطيين على كل من المجلسين التشريعيين وكان الديمقراطيون يعارضون هذه الاتفاقية، إلا أنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلنتون الذي ارتأت إدارته أن هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي ولكن المعارضين لهذه الاتفاقية

وعلى رأسهم نقابات العمال الذين يرون أن هجرة المصانع إلى المكسيك للاستفادة من مزايا انخفاض أجور العمال سوف يؤدي إلى البطالة في الولايات المتحدة. ولكن في النهاية تم الاتفاق على هذه الاتفاقية في الكونغرس وبالرغم من وجود اتفاقية حرة تتعلق بتجارة السيارات بين الولايات المتحدة وكندا منذ عام 1965،إلا أن البلدين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية حرة شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني كله إلا في عام 1988 حيث تم التفاوضعلى اتفاقية تجارة حرة شاملة دخلت حيز التنفيذ في الأول من جانفي سنة 1989 وكانت كندا تعتبر أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بتجارة سنوية تقدر بحوالي 150 بليون دولار (75% منها معفي من

[1]- عثمان أبو حرب، **الإقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 171.

الرسوم الجمركية) وكنتيجة لهده الاتفاقية من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكندي بنسبة 5 % والاقتصاد الامريكي بنسبة 01 % أسرع عما كان سيكون عليه الحال في غياب الاتفاقية.

في سبتمبر من عام 1993 وقعت، كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتي بدأ سريان مفعولها في الأول من جانفي سنة 1994.[1]

المطلب الثاني: تقييم أبعاد الاتفاقية

تمثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم ،حيث وإجمالي الناتج المحلي لدولها حوالي21.21 تريليون دولار أمريكي سنة 2016، و يضم سوق استهلاكية واسعة تضم أكثر من 486 مليون نسمة سنة 2016، وإن إنجاز نافتا سيفيد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بزيادة المنافسة في أسواق السلع فضلا عن تخفيض أسعار الكثير من السلع للمستهلكين الأمريكيين، وقد قررت غرفة التجارة الأمريكية رفع تنافسيتها أمام أوروبا و اسيا، ونظرا لأن إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر بنحو 20 مرة من اقتصاد المكسيك، فان مكاسبها من نافتا ستكون اصغر بكثير من مكاسب المكسيك، وهذه الأخيرة ستستفيد من زيادة سرعة الوصول إلى السوق الضخم للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إعادة رؤوس الأموال الهاربة.

- وكان يرتقب أن تحرير التجارة وزيادة ثقة المستثمر ونمو الإنتاجية يتوقع أن ترفع رفاهية المكسيك بمقدار 11 % كما يتوقع أن تؤدي زيادة فرص التوظيف في المكسيك وارتفاع الأجور فيها إلى تخفيض الضغط الذي يواجهه المكسيكيين للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،ص ص: 436- 438.

[2]– كامل بكري، **الإقتصاد الدولي التجارة و التمويل** –، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002،ص 233.

وتشير الكثير من التوقعات والدراسات أن المزايا التي يمكن أن تعود من قيام النافتا كثيرة فهذا التكتل سيؤدي إلى زيادة في الدخل بين2.2 إلى6.1 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وبين 1.6 إلى 5.8 مليار دولار في المكسيك و2.8 مليار دولار في كندا.

أما المزايا على مستوى كل دولة فيمكن توضيحها في ما يلي :

1- المكسيك: تشير الكثير من الدراسات، أن المكسيك هي المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل، مما يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المكاسب التالية :

* زيادة الاستثمارات والتكنولوجية التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها.

* إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات،سيزيد من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.

*التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.

* الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى أراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

* زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

2- الولايات المتحدة الأمريكية: تستفيد هي الأخرى من المز ايا التالية:

- • فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا ، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد

المكسيكي سيساهم في زيادة حيث الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

* تدفق الاستثمارات الأمريكية، حيث يتوقع أن تبلغ التدفقات من هذه الاستثمارات، حوالي مليار دولار سنويا.

*زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية

*اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور المكسيكية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنويا إلىحوالي ضعف معدل نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يكسب الصادرات المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أوالآسيوي.

1- كندا:

في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فإن هناك فرصا ومكاسب عديدة يمكن لكندا أن تحققها من خلال فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتنفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة، ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

ورغم المكاسب التي حققتها الدول الثلاث إلا أن هناك عدة تحديات ستواجهها هذه الدول لاسيما المكسيك، فبعد مرور أكثر من 25 سنة على إنشاء هذا التكتل لم تتحقق النتائج المرجوة منه، فالنمو الاقتصادي المحقق يبقى بعيدا نسبيا عن المعدل المعلن عنه. كما انبثق عن هذا التكتل عدة إفرازات سلبية ومتباينة حسب البلدان، خاصة فيما يتعلق بالشقين

الاجتماعي والزراعي، اذ زادت الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتركزت الثروة في يد عدد محدود من الأفراد، كما انخفض متوسط الدخل الفردي ولوحظت زيادة مذهلة في عدد العمال المهاجرين، وتدهور كبير في المجال البيئي.

أما في المجال الزراعي، فقد شهدت الزراعة المكسيكية أسوأ الأزمات، في تاريخها نتيجة التأثير السلبي للواردات المدعمة الآتية من دول الشمال، كما أن هناك إتجاه تدريجي لفقدان الطابع الدائم للزراعة، بسبب تركز الإنتاج في رحاب الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتوفر رؤوس الأموال الكبيرة على حساب المنتجين الصغار، مما يؤدي إلى انتقال الأراضي من جيل إلى جيل آخر، ويرافق ذلك فقدان بعض السيادة الوطنية.

وأخيرا يمكن القول أنه رغم التباين الشديد في إجمالي الناتج المحلي، وعدد السكان ونصيب الفرد من الدخل في الدول الثلاث وذلك لصالح أمريكا وكندا على حساب المكسيك إلا أن هذا التحالف قد وجد أصلا لغرض تأمين واردات أمريكا وكندا من البترول والغاز الطبيعي من المكسيك التي تملك احتياطيا كبيرا منه.

المطلب الثالث: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا.

تختلف أهداف الدول الأعضاء في النافتا، حيث تتمثل في :[1]

بالنسبة للمكسيك تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي و السياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة وجلب الاستثمار و التكنولوجيا ، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتطمح من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية و محاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة في أوروبا ، بالإضافة إلى رغبتها في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في المكسيك خاصة، لكن الهدف الحقيقي و المرجو فعلا

[1]- عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 172.

هو محاولة تقديم المكسيك نمودجا في الإنفتاح الخارجي للدول النامية، وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع و الخدمات، وبالتالي الدخول في منظمة التجارة العالمية.

أما بالنسبة لكندا فإنها تسعى ألا تبقى معزولة في محيطها بالإضافة إلى الاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات الاتصال ، النقل، التكنولوجيا الحديثة....).

وفقا لهذه الاتفاقية سوف يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية و الحصص على المنتجات الزراعية و الصناعية في نهاية الفترة الانتقالية و التي تستمر من 5 سنوات إلى 15 سنة، ويمكن فرض رسومجمركية بصفة مؤقتة في حالة الزيادة الكبيرة للواردات في سنة من السنوات، ولكي تستفيد من الإعفاءات الجمركية يستلزم أن تفي السلع بمتطلبات قاعد المنشأ فعلى سبيل المثال أن تكون نسبة المكون المحلي للدول الثلاث في السيارات 62.5 % أما فيما يتعلق بالمنسوجات وكل المنتجات الأخرى فإنه يجب أن يكون العمل و المواد من أمريكا الشمالية بنسبة50 % من قيمة تلك المنتجات.

ومع وجود بعض الاستثناءات تم رفع جميع العوائق المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بين البلدان الثلاثة وكذلك تم الاتفاق على المعاملة الوطنية للمستثمرين في البلدان الأعضاء، وبالمثال تقوم المكسيك بفتح أسواقها للبنوك الأمريكية وكدلك شركات التأمين والنقل البري والتيليفونات والأوراق المالية ، وتحمي حقوق الملكية الفكرية في البلدان الثلاثة، وتتم تسوية المنازعات في إطار اتفاقية شكلت خصيصا لهذا الغرض.

والمخاوف من أن تفقد المكسيك عددا من الوظائف بسبب النافتا لم يكن لها ما يبررها وبدلا من ذلك فإن كل دولة تخصصت في المجالات التي لها ميزة نسبية فيها ، فعلى سبيل المثال تضاعفت صادرات المنسوجات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف بحلولعام 1999 وكان الأثر الصافي على التوظف في الولايات المتحدة بسيطة جدا ، ولكن هناك تأثيرا للنافتا على بعض مناطق العالم الأخرى حيث ارتفعت الواردات الأمريكية من المكسيك

على حساب الموردين الآسيويين و تدفقات الإستثمارات الآسيوية إلى المكسيك بغرض النفاد إلى أسواق الولايات المتحدة .[1]

تجاوز 4.5 % سنويا و خاصة أن هذه الفترة كانت تعرف بفترة الرواج المدعومة بقطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل توفر السيولة العالمية و بعد انفجار أزمة 2008 و انعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي بصفته مصدر الأزمة، و الكندي كونه الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك نتيجة إنخفاض أسعار النفط أدت إلى تراجع الوزن النسبي للناتج المحلي لتكتل النافتا ليبلغ نسبة 27% سنة 2010، ثم تعاود في الارتفاع بعد التعافي من الأزمة،و عليه نلاحظ أن وزن النافتا مستمد من الاقتصاد الأمريكي في العالم كونه القائد الأول للنمو الاقتصادي العالمي.

الفرع الثالث: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول النافتا (2005- 2019)

إن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور لا يتوقف فقط على تغيرات بنية الاستثمار المسموح بها أو المعمول بها، بل يتوقف أيضا على عوامل و متغيرات أخرى. بعض هذه العوامل ترتبط بتنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية بما فيها من سياسات و إجراءات لجدب هذه الاستثمارات و عوامل أخرى ترتبط بالمحيط الدولي. هذه العوامل تمثل المعايير التي يتعين على مقرري السياسات التحرك في إطارها من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من بعض المكاسب في مجال التكنولوجيا و المهارات و الوصول إلى الأسواق، و إقامة العديد من الروابط الخلفية و الاستفادة من الأصول الأجنبية للتوصل إلى احتلال مواقع تنافسية في الأسواق العالمية.

[1]– مورد خاي، كريانين، **الإقتصاد الدولي: مدخل السياسات ، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص184.

مشاريع جديدة، ثم لترتفع بعد ذلك حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول النافتا 548.78 مليار دولار سنة 2019 حيث قدر الوزن النسبي الوزن النسبي ب0.22% من إجمالي العالم.

المبحث الثاني: تطور التبادل التجاري لإتفاقية النافتاNAFT بالنسبة للدول الأعضاء:

تعتبر النافتا أحد أهم الترتيبات الإقليمية المتواجدة في العالم، فهي عبارة عن نموذج للتجارة الحرة في العالم بالإضافة إلى أنها تمثل أحد نماذج التكامل بين الشمال والجنوب، ويبرز دور النافتا في التجارة الدولية من خلال المكانة التي تحتلها حيث بلغت في سنة 2018 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نسبة صادرات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الصادرات العالمية حوالي29,55 %، وبلغت نسبة واردات التكتل من السلع والخدمات إلى إجمالي الواردات العالمية في نفس السنة31,83 % محتلا بذلك المركز الثالث عالميا بعد الإتحاد الأوروبي وتجمع أسيا والمحيط الهادي.

المطلب الأول: حجم التبادل التجاري لالتفافية النافتاNAFTA بالنسبة للولايات المتحدة:

إن العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول لم تحقق الفائدة بصورة متساوية للجميع، فقد أوجدت تغيرات في أوجه واتجاهات وقيم التدفقات التجارية، فالمواد الأولية بدأت تفقد ثقلها في حجم الصادرات العالمية، في حين المنتوجات الصناعية أخذت تكسب مكانة أكثر من ذي قبل في السوق الدولية. فالدول الصناعية هي المنتجة والمصدرة للصناعات، والحجم الكبير الصادرات المواد الأولية تعود إلى الدول الأقل تطورا، في حين عمليا نجد أكثر من نصف التبادل التجاري الدولي من نصيب الدول الصناعية.

من خلال هذا المطلب سوف نحاول إبراز معدلات نمو التجارة البينية لدول أعضاء إتفاقيةNAFTA ، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

الفرع الأول: حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية قبل انعقاد اتفاقية NAFTA

يوضح الجدول الموالي، تطور حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من كندا والمكسيك قبل و بعد دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيذ للفترة 1989- 1996، محاولين إبراز ما كانت عليه التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

جدول(2- 1) حجم التبادل التجاري للو.م . أ مع الدول الأعضاء للفترة 1989-1996

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الصادرات	363.8	393.8	421.9	448.9	465.0	512.6	584.7	625.0
الى المكسيك	24.9	28.2	33.3	40.6	41.6	50.8	46.3	56.8
النسبة%	6.84	7.16	7.89	9.06	8.994	9.91	7.91	9.08
الى كندا	78.8	83.6	85.1	90.6	100.4	114.4	127.2	134.2
النسبة %	21.66	21.22	20.17	20.21	21.59	22.31	21.75	21.47
إجمالي الواردات	473.2	494.8	488.1	532.6	580.6	663.2	743.5	795.2
من المكسيك	27.1	30.1	31.1	35.2	39.9	49.4	62.1	74.2
النسبة %	5.72	6.08	6.37	6.6	6.87	7.44	8.35	9.33
من كندا	87.9	91.3	91.1	98.9	111.2	128.4	144.3	155.8
النسبة	18.57	18.45	18.66	18.56	19.15	19.36	19.40	19.59

المصدر من إعداد الطالبتان

إعتمادا على إحصائيات https://www.census.gov./foreign-trade

من خلال بيانات الجدول (2-1)، يتبين أن الصادرات الأمريكية قد عرفت نموا خلال الفترة 1989 - 1996، حيث ارتفعت قيمتها من363.8 مليار دولار سنة 1989 قبل

إنعقادإتفاقيةالنافتا، إلى625.0 مليار دولار سنة 1996 بعد انعقاد الإتفاقية. ونطلق مصطلح التجارة البينية على مختلف التبادلات التجارية التي تنتم بين الدول الأعضاء، حيث نجد أن حجم الصادرات الأمريكية إلى كندا ، قد عرفت نموا ضعيفا نسبيا، حيث بلغت 78.8 مليار دولار سنة 1989 لتصل سنة 1996 لما يقارب134.2 مليار دولار، أي بزيادة قدرها55.4 مليار دولار، ولكن بالنظر إلى النسبة من إجمالي الصادرات الأمريكية نجد أن كندا قد إنخفضت

حصتها من الصادرات الأمريكية من 21.66 % إلى 21.47 % أي إنخفاض بنسبة0.19 % ،

وعرفت االصادرات الأمريكية إلى المكسيك هي أيضا إرتفاعا طفيفا حيث إرتفعت من24.9 مليار دولار سنة 1989 إلى56.8 مليار دولار سنة 1996 قابله ارتفاع بنسبة2.24% من حجم الصادرات الأمريكية. أما بالنسبة لوارداتها فقد عرفت هي أيضا نموا خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من473.2 مليار دولار سنة 1989 إلى795.2 مليار دولار سنة 1996 بقيمة 322 مليار دولار. أما فيما يخص الواردات من المكسيك فقد ارتفعت من27.1 مليار دولار سنة 1989 إلى74.2 مليار دولار سنة 1996 بنسبة زيادة من حجم الواردات الأمريكية مقدرة ب3.61% ، وأما الواردات من كندا هي أيضا إرتفعت بقيمة67.9 مليار دولار خلال الفترة 1989 الى 1996 بحصة1.02% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

الفرع الثاني: حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في ظل إتفاقية NAFTA

سوف نوضح من خلال الجدول الأتي، تطور حجم التبادل التجاري للولايات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من كندا والمكسيك بعد دخول إتفاقية NAFTA حيز التنفيد، من أجل إبراز ما حققته هذه الإتفاقية في مجال التبادل التجاري في السنوات الأخيرة، وبالتحديد الفترة 2005 – 2019

جدول (2-2) المبادلات البينية للولايات المتحدة الأمريكية للسلع للفترة 2005-2019

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	901.0	1025.9	1148.1	1287.4	1056	1278.4	1482.5	1548.8	1578.5	1621.8	1503.4	1451.4	1547.1	1665.6	1643.1
الى المكسيك	120.2	133.7	135.9	151.2	128.8	163.6	198.2	215.8	225.9	241	363.4	230.2	243.6	265.9	256.5
النسبة%	13.34	13.03	11.83	11.74	12.19	12.79	13.36	13.96	14.31	14.86	15.72	14.93	15.74	15.96	15.61
الى كندا	211.8	230.6	248.8	261.1	204.6	249.2	281.2	292.6	300.7	312.8	280.8	266.7	282.7	299.7	292.6
النسبة %	23.5	22.47	21.67	20.28	19.37	19.49	18.96	18.92	19.04	19.28	18.67	18.37	18.27	17.99	17.80
إجمالي الواردات	1673	1854	1957	2103.6	1559	1913.8	2207.9	2276.2	2267.9	2356.3	2248.8	2186.7	2339.5	2537.7	2497.5
من المكسيك	170.1	198.2	210.7	215.9	176.6	229.9	262.8	277.5	280.5	295.7	296.4	293.5	312.6	344.2	357.9
النسبة %	10.16	10.69	10.76	10.26	11.32	12.01	11.9	12.19	12.36	12.54	13.18	13.42	13.36	13.56	14.33
من كندا	290.3	302.4	317.0	33.4	226.2	277.6	315.3	324.2	332.5	349.2	296.3	277.7	299.0	318.5	319.4
النسبة	17.34	16.31	16.19	16.13	14.5	14.5	14.28	14.24	14.66	14.81	13.17	12.69	12.78	12.55	12.78

المصدر: من إعداد الطالبتان إعتمادا على إحصائيات https://www.census.gov/foreign-trade

من خلال الجدول السابق رقم (2-2)، يتضح أن إجمالي الصادرات الأمريكية شهدت ارتفاعا من 901.0 مليار دولار سنة 2005 الى1643.1 مليار دولار سنة 2019. لاكنها شهدت تدبدب بين الانخفاظ والارتفاع خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للواردات الأمريكية فقد شهدت هي أيضا إرتفاع من1673.4 مليار دولار سنة 2005 إلى2497.5 مليار دولار سنة 2019 مع المرور بفترات ارتفاع وانخفاض. بالنسبة إلى صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى كندا فقد عرفت تدبدبا بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت من211.8 مليار دولار سنة 2005 إلى292.6 مليار دولار سنة 2019 محققة إرتفاعا بقيمة80.8 مليار دولار، أما بالنسبة إلى وارداتها إلى المكسيك فقد عرفت إرتفاعا مع فترات تدبدب حيث إنتقلت من120.2 مليار دولار سنة 2005 إلى256.5 مليار دولار سنة 2019 . وبالنسبة إلى واردلات الولايات المتحدة من المكسيك فقد سجلت ارتفاعا أكبر من وارداتها من كندا حيث إنتقلت من170.1 مليار دولار سنة 2005 إلى357.9 مليار دولار سنة 2019 بفارق187.8 مليار دولار، أما الواردات من كندا فقد ارتفعت من290.3 مليار دولار سنة 2005 إلى319.4 مليار دولار سنة 2019 بقيمة 29.1 مليار دولار.

من خلال الإحصائيات السابقة، وبعمل مقارنة بين أداء المبادلات التجارية الأمريكية بين الفترة التي سبقت إنعقادإتفاقيةالنافتا (1989-1993)، والفترة التي تليها وبالتحديد(1994-1996) و (2005 -2019) يتضح مايلي:

شهدت المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية بين الفترة التي سبقت إنعقادإتفاقيةالنافتا والفترةالتي تلي إنعقادالإتفاقية نموا كبيرا مما كانت عليه من قبل . ، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز التبادل التجاري بينها وبين المكسيك عكس كندا التي لم تتأثر المبادلات معها بشكل كبير .

المطلب الثاني : حجم التبادل التجاري لإتفاقيةNAFT بالنسبة لكندا

تختلف نوعا ما حجم صادرات و واردات كندا مقارنة بمثيلتها، الدولة العضو في اتفاقية النافتا (الو.م.أ) كل حسب درجة إستفادته، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المطلب، الذي

يبرز تطور حجم التبادل التجاري لكندا قبل انعقاد اتفاقية NFATA، وفي ظلها وتسليط الضوء على الفترة 1989-2019.

الفرع الأول : حجم التبادل التجاري لكندا قبل إنعقاد اتفاقية NAFTA

يبين الجدول الأتي، تطور حجم التبادل التجاري لكندا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك قبل وبعد دخول إتفاقيةNAFTA حيز التنفيد للفترة 1989-1996.

جدول رقم (2-3) :حجم التبادل التجاري لكندا مع الدول ألأعضاء للفترة 1989-1996

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الصادرات	115.9	126.8	126.7	134.4	144.6	166.2	191.1	202.2
الى أمريكا	87.9	91.3	91.1	98.9	11.2	128.4	144.3	155.8
النسبة%	75.84	72.00	71.90	73.58	76.90	77.25	75.51	77.05
الى المكسيك	0.52	0.51	0.40	0.64	0.63	0.76	0.84	0.92
النسبة %	0.04	0.04	0.03	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
إجمالي الواردات	113.9	116.5	118.0	122.4	131.3	148.1	164.3	170.6
من أمريكا	78.8	83.6	85.1	90.6	100.4	114.4	127.2	134.2
النسبة %	69.18	71.75	72.11	74.11	76.46	77.24	77.41	78.66
من المكسيك	1.43	1.48	2.24	2.27	2.78	3.27	3.9	4.42
النسبة	0.12.	0.12	0.18	0.18	0.21	0.22	0.23	0.25

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات https://www.census.gov/foreign-trade

https://wits.worldbank.org/countryprofile

تبين بيانات الجدول (2-3)، نمو التجارة الخارجية لكندا بمعدلات ضعيفة نسبيا، حيث أن إجمالي صادراتها بلغ سنة 1989 ما يقدر ب115.9 مليار دولار وارتفع إلى202.2 مليار دولار سنة 1996 بزيادة29.1 مليار دولار فقط، وبالنسبة للواردات هي أيضا لم تشهد إرتفاعا كبيرة خلال الفترة 1989 إلى 1996 حيث قدرت الزيادة ب56.7 مليار دولار خلال ست سنوات.

بالنظر إلى حجم التبادل التجاري لكندا بالنسبة للمكسيك نجده ضعيفا مقارنة بحجم التبادل التجاري بالولايات المتحدة الأمريكية، فلم تتعدى صادراتها إلى المكسيك نسبة0.04% من سنة 1986 إلى سنة 1996، في حين بلغت نسبة تجارتها مع الولايات المتحدة بإعتبارها الشريك التجاري الأول لها مابين75.84 % و 77.05 % مسجلة ارتفاعا ب1.01 % من صادراتها و بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من واردات كندا 78.66% سنة 1996 مسجلة إرتفاعا ب9.48% مقارنة بسنة 1989 .

الفرع الثاني : حجم التبادل التجاري لكندا في ظل اتفاقية NAFTA

من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم (02) الموالي، سوف نوضح حجم المبادلات التجارية لكندا في ظل إتفاقيةNAFTA مع الدول الأعضاء (الو.م.أي المكسيك)، وذلك في الفترة 2019-2005 على النحو التالي: **جدول رقم (2-4) المبادلات البينية لكندا للسلع للفترة 2005-2019**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	360.5	388.1	380.6	455.6	315.1	386.5	450.4	454.0	456.5	475.1	408.6	388.8	432.4	450.2	446.5
الى أمريكا	290.3	302.4	317.0	339.4	226.2	277.6	315.3	324.2	323.5	349.2	296.3	277.7	299.0	318.5	319.4
النسبة%	80.52	77.91	83.28	74.49	71.78	71.82	70.00	71.4	72.83	73.5	72.51	71.42	69.14	70.74	71.53
الى المكسيك	2.7	0.97	1.2	1.2	1.33	1.24	1.22	5.3	5.2	5.1	5.1	5.7	6.0	6.3	5.5
النسبة %	0.74	0.97	1.2	1.2	1.33	1.24	1.22	1.16	1.13	107	1.24	1.46	1.38	1.39	1.23
إجمالي الواردات	314.4	350.2	419.8	408.7	321.2	392.1	450.5	462.3	461.7	463.0	419.3	402.2	420.6	459.8	453.1
من أمريكا	211.8	230.6	248.8	261.1	204.6	249.2	281.2	292.6	300.7	312.8	280.8	266.7	282.7	299.7	292.6
النسبة %	67.36	65.84	59.26	63.88	63.69	63.55	62.41	63.29	65.12	67.55	66.96	66.31	67.21	65.18	64.75
من لمكسيك	12.0	14.1	16	16.8	14.5	21.4	24.8	25.5	25.1	26.0	24.4	25.0	27.3	28.3	27.8
النسبة	3.81	4.02	3.81	4.11	4.51	5.45	5.5	5.51	5.43	5.61	5.81	6.21	6.49	6.15	6.35

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات**https://www.census.gov/foreign-trade**

https://wits.worldbank.org/countryprofile

من خلال بيانات الجدول(2-4) اللذي يمثل حجم التبادل التجاري لكندا في ظل إتفاقيةالنافتا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، سنحاول إبراز ماقدمته هذه الأخيرة للدول الأعضاء من خلال نمو التجارة الخارجية. فقد شهدت صادرات و واردات كندا نموا ملحوظا خلال الفترة 2005- 2019 مع إستحواذ الولايات المتحدة على جل مبادلاتها التجارية فقد بلغت الصادرات إليها290.3 مليار دولار بنسبة80.52 %من إجمالي صادرات كندا لتبلغ319.4 مليار دولار سنة 2019 ، أما بالنسبة لصادرات كندا إلى المكسيك فقد قدرت نسبتها ب0.74 % سنة 2005 لترتفع إلى1.23%سنة 2019، والواردات تراوحت نسبتها بين 3.81 % و6.94 % مبرهنة ضعف المبادلات بين كندا والمكسيك. مما سبق ذكره وبالمقارنة بين أداء المبادلات التجارية لكندا مع الولايات المتحدة والمكسيك، نستخلص النتائج التالية :

- سجلت كندا نموا في تجارتها البينية خلال الفترة التي تلت دخول الإتفاقية حيز التنفيذ. ، من جانب الصادرات تمكنت كندا من النفاد إلى السوق الأمريكية والإستحواد على مكانة فيه بعد تطبيقإتفاقيةالنافتا.

المطلب الثالث: حجم التبادل التجاري لاتفاقية NAFTA بالنسبة للمكسيك

في ظل اعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف الداخلية: والتطورات البيئية، أدى ذلك الدعم العلاقات التجارية للمكسيك في ظل إتفاقيةNAFTA، مع أكبر شريك لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول : حجم التبادل التجاري للمكسيك قبل إنعقادإتفاقيةNAFTA

الجدول التالي يبين تطور حجم التبادل التجاري للمكسيك مع الدول الأعضاء للولايات المتحدة الأمريكية وكندا قبل دخول اتفاقية NAFTA حيز التنفيد للفترة 1990- 1996.

جدول رقم (2-5)حجم التبادل التجاري للمكسيك قبل إنعقادإتفاقيةNAFTA

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الصادرات	35.9	36.3	36.9	38.4	65.2	60.6	79.5	95.6
الى أمريكا	27.1	30.1	31.1	35.2	39.9	49.4	62.1	74.2
النسبة%	75.48	82.92	84.28	91.66	61.19	81.51	78.11	77.61
الى كندا	1.43	1.48	2.24	2.27	2.78	3.27	3.9	4.42
النسبة %	3.98	4.07	6.07	5.91	4.26	5.39	4.9	4.62
إجمالي الواردات	29.1	29.5	38.0	46.5	51.8	79.3	72.4	89.3
من أمريكا	24.9	28.2	33.3	40.6	41.6	50.8	46.3	56.8
النسبة %	85.56	95.59	87.63	87.31	80.30	64.06	63.95	63.60
من كندا	0.52	0.51	0.41	0.64	0.63	0.76	0.84	0.92
النسبة	1.78	1.76	1.05	1.37	1.21	0.95	1.16	1.03

المصدرمن إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات https://www.census.gov/foreign-trade

https://wits.worldbank.org/countryprofile

من خلال بيانات الجدول(2-5)، يتضح لنا مدى ارتباط التجارة الخارجية للمكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية إذ تستحوذ على ما يقارب 61.19 % إلى 91.66 % من إجمالي صادراتها و63.60 % إلى 95.59 %، عكس كندا التي تسحوذ على حصة قليلة من التجارة الخارجية للمكسيك، وبالنظر إلى صادرات المكسيك فهي في تزايد مستمر بشكل ضعيف نسبيا59.7+ مليار دولار خلال 6 سنوات من 1989 إلى 1996 ، كذلك وارداتها فهي تتزايد بقيم ضعيفة60.2+ مليار دولار خلال الفترة 1989 إلى 1996.

الفرع الثاني : حجم التبادل التجاري للمكسيك في ظل اتفاقيةNAFTA من خلال البيانات المقدمة في الجدول الموالي، سوف نوضح حجم المبادلات التجارية لكندا في ظل اتفاقيةNAFTA مع الدول الأعضاء (الو.م.أ، المكسيك)، وذلك في الفترة 2005-2019 على النحو التالي:

جدول (2-6)حجم التبادل التجاري للمكسيك في ظل اتفاقيةNAFTA في الفترة 2005-2019

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	214.2	249.2	281.9	308.5	229.7	298.3	349.3	299.1	379.9	396.9	380.5	313.2	409.5	450.5	472.3
الى أمريكا	170.1	198.2	210.7	215.9	176.6	229.6	262.8	277.5	280.5	295.7	296.4	293.5	312.6	344.2	357.9
النسبة%	79.41	79.40	74.74	69.98	76.88	77.07	75.23	92.77	73.83	74.5	70.8	93.71	76.33	76.40	75.78
الى كندا	12.0	14.1	16.0	16.8	14.5	21.4	24.8	25.5	25.1	26	24.4	25	27.3	28.3	27.8
النسبة %	5.6	5.64	5.67	5.44	6.31	7.17	7.09	8.52	6.6	6.55	6.41	7.98	6.66	6.28	5.88
إجمالي الواردات	221.8	256.0	271.8	291.2	234.3	301.4	350.8	295.5	381.2	399.9	395.2	289.5	420	327.0	467.3
من أمريكا	120.2	133.7	135.9	151.2	128.8	163.6	198.2	215.8	225.9	241.0	236	4.	230.2	243.6	265.9
النسبة %	54.19	52.22	50.00	51.92	54.97	54.28	56.49	73.02	59.26	60.26	59.81	79.51	57.95	81.31	54.88
من كندا	2.7	3.8	4.6	5.5	4.2	4.8	5.5	5.3	5.2	5.1	5.1	5.7	6.0	6.3	5.5

النسبة	1.21	1.48	1.69	1.88	1.79	1.59	1.56	1.79	1.36	1.27	1.29	1.96	1.42	1.92	1.17

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات https://www.census.gov/foreign-trade
https://wits.worldbank.org/countryprofile

من خلال بيانات الجدول (2-6) يتضح لنا أن حجم المبادلات التجارية للمكسيك في نمو مستمر حيث قدر إجمالي الصادرات ب214.2 مليار دولار سنة 2005 ليرتفع إلى472.3 مليار دولار خلال سنة 2019 محققا زيادة بأكثر من الضعف، وبالنظر إلى الواردات فهي كذلك حققت نموا أكبر من الضعف خلال نفس الفترة حيث حققت زيادة ب245.5 مليار دولار خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2005 ، وبالنظر إلى المبادلات التجارية البينية مع دول النافتا فقد كانت بنسبة كبيرة مع الولايات المتحدة الامريكية بنسبة79.41 % إلى 75.78% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005 - 2019 و54.19 % إلى 54.88 % خلال نفس الفترة، بالمقابل كانت المبادلات مع كندا متدنية حيث قدرت الصادرات نحو كندا بين5.44 % إلى8.52 % كحد أقصى خلال الفترة 2005 - 2019، والواردات من كندا ب1.21 % إلى1.96 % كأقصى حد خلال نفس وعليه وبإجراء مقارنة بين أداء المبادلات التجارية للمكسيك مع الولايات المتحدة والمكسيك قبل وبعد اتفاقية النافتا، يتضح لنا ما يلي : . سجلت المبادلات التجارية للمكسيك تطورا وارتفاعا كبيرا بعد تطبيق اتفاقية النافتا

المطلب الرابع : تطور بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في ظل إتفاقية النافتا

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP

سنتطرق في الجدول التالي إلى تطور معدلات النمو لدول أعضاء النافتا لسنوات من 1990 إلى 2019

جدول رقم (2-7): معدلات النمو لدول أعضاء النافتا لسنوات من 1990 إلى 2008

السنوات / الدول	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009
الو م أ	5.96	6.52	7.29	8.07	9.06	10.25	10.94	12.21	13.81	14.71	14.45
كندا	0.59	0.59	0.57	0.62	0.63	0.74	0.75	1.02	1.31	1.55	1.73
المكسيك	0.26	0.36	0.52	0.41	0.52	0.70	0.70	0.78	0.97	1.11	0.914
السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الو م أ	15.54	16.20	16.79	17.52	18.22	18.22	18.71	19.48	20.53	21.37	
كندا	1.61	1.79	1.83	1.85	1.80	1.56	1.53	1.65	1.72	1.74	
المكسيك	1.06	1.18	1.2	1.27	1.31	1.17	1.08	1.16	1.22	1.26	

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات

https:// data.worldbank.org/indictor

من خلال بيانات الجدول (2-7)، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية قد عرف نموا كبيرا بعد تطبيق اتفاقية النافتا حيث قدر سنة 1990 ب5.96 تريليون دولار

ليرتفع إلى21.37 تريليون دولار سنة 2019 ، بينما الناتج المحلي لكندا عرف نموا بعد تطبيق الاتفاقية حيث قدر سنة 1990 ب0.59 تريليون دولار ثم ارتفع إلى1.74 تريليون دولار سنة 2019 بفارق0.75تريليون دولار، وبالنسبة للناتج المحلي للمكسيك هو أيضا عرف إرتفاعا لاكن ليس بالكبير مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية حيث قدر ب 0.26 سنة 1990 ليرتفع إلى1.26 تريليون دولار سنة 2019 .

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (2-8): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول أعضاء النافتا للفترة 2009 -2019

السنوات / الدول	2000	2004	2008	2012	2014	2019
الوم أ	36432.5	41838.4	48302.2	51409.1	54596.6	65118.1
كندا	24127.6	31925.3	46464.7	52818.1	50397.8	46194.7
المكسيك	6775.5	7269.7	9894.2	10137.6	10714.8	9863.1

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات

https:// data.worldbank.org/indictor

من خلال الجدول(2-8)يتضح لنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة قد إرتفع تقريبا إلى الضعف خلال الفترة 2000 - 2019 بعد انعقاد النافتا حيث قدر سنة 2000 ب36432.5 دولار امريكي ليصل إلى65118.1 دولار امريكي كحد أعلى سنة 2019، كذلك بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكندا فقد ارتفع تقريبا إلى الضعف خلال الفترة 2000 - 2019 أي بعد تطبيق الاتفاقية فقد قدر سنة 2000 ب24127.6 دولار أمريكي ليصل إلى46194.7 دولار امريكي سنة 2019، أما بالنسبة للمكسيك فلم يعرف إرتفاعا كبيرا مقارنة بكندا والولايات المتحدة الأمريكية فقد قدرت حصة الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي سنة 2000 ب6775.5 دولار امريكي لترتفع إلى9863.1دولار امريكي سنة 2019 بفارق 3087.6 دولار فقط.

الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة

سنتطرق في الجدول التالي إلى نسبة البطالة الدول أعضاء النافتا لسنوات من 2008 الى 2019

جدول رقم تطور نسبة البطالة الدول أعضاء النافتا للفترة 2008-2019

جدول (2-9)تطور نسبة البطالة الدول أعضاء النافتا للفترة 2008-2019

السنوات / الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الو م أ	5.8	9.3	9.6	8.6	8.1	7.4	6.2	5.3	4.9	4.4	3.9	3.7
كندا	6.1	8.36	8.0	7.5	7.33	7.10	6.93	6.9	6.99	6.34	5.83	5.67
المكسيك	3.87	5.36	5.30	5.17	4.89	4.91	4.81	4.31	3.6	3.42	3.32	3.38

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات

https:// www.statista.com/statistics

من خلال بيانات الجدول **(2-9)** نلاحظ أن معدلات البطالة في المكسيك منخفظة مقارنة بالولايات المتحدة نتيجة الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونلاحظ أن معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في الانخفاض سنة 2010 حيث بلغت9.6% خلال نفس السنة، وهذا من آثار الأزمة المالية العالمية التنخفض إلى3.7% خلال سنة 2019، نفس الملاحظة بالنسبة للمكسيك وكندا.

الفرع الرابع: تطور معدلات التضخم

سنتطرق في الجدول التالي الى نسب معدلات التضخم لدول أعضاء النافتا لسنوات من 2008 إلى 2019

جدول (2-10)تطور معدلات التضخم لدول أعضاء النافتا للفترة 2008-2019

السنوات / الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الو م أ	3.8	0.4	1.6	3.2	2.1	1.5	1.6	0.12	1.26	2.13	2.44	1.81
كندا	2.37	0.30	1.78	2.91	1.52	0.94	1.91	1.13	1.43	1.6	2.27	1.95
المكسيك	5.13	5.30	4.16	3.40	4.11	3.8	4.02	2.72	2.82	6.04	4.9	3.64

المصدر من إعداد الطالبتان بلإعتماد على إحصائيات

https:// www.statista.com/statistics

من خلال معطيات الجدول (2-10) نلاحظ أن مستويات معدلات التضخم التي شهدتها دول النافتا إتجهت إلى الانخفاض مما كانت عليه سابقا، على سبيل المثال الولايات المتحدة سجلت سنة 2008 معدل3.8% ثم إنخفظ الى1.81 سنة 2019، باستثناء المكسيك التي لم تنخفض فيها نسب التضخم بشكل كبير وبقيت مرتفعة نسبيا 3.64% خلال سنة 2019.

الفرع الخامس: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر FDI

أولا : بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

سنتطرق في الجدول التالي إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للوم أفي دول أعضاء النافتا لسنوات من 1994 إلى 2019

جدول رقم (2-11): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للو م أ في دول أعضاء النافتا للفترة 1994-2010

السنوات / الدول	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010
كندا	74.2	89.5	98.2	132.4	166.4	214.9	205.1	246.4	295.2
المكسيك	16.9	19.3	26.6	39.3	56.3	63.3	82.9	87.4	85.7
السنوات / الدول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
كندا	330	366.7	370.2	370.2	361.9	355.3	371.2	368.5	402.2
المكسيك	85.6	104.3	86.4	94.4	101.3	98.4	100.1	95.8	100.8

المصدر: **المصدر من إعداد الطالبتان بالإعتماد على إحصائيات**

https://www.statista.com/statistics/664711/foreign-direct-investment-from-us-into-nafta/

من خلال الجدول **(2-11)**، يتضح لنا أن إستثمارات الولايات المتحدة المباشرة في كل من كندا والمكسيك في ارتفاع مستمر بعد تطبيق اتفاقية النافتا، حيث بلغ الاستثمار المباشر في المكسيك16.9 مليار دولار سنة 1994 ليرتفع إلى100.8 مليار دولار سنة 2019، وبالنسبة لكندا فان الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر فيها تقريبا أربع أضعاف ماتستثمره في المكسيك حيث بلغ سنة 2019 ما قيمته400.2 مليار دولار في كندا مقابل مليار دولار في المكسيك. 100.8

ثانيا : بالنسبة لكندا

سنتطرق في الجدول التالي الى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا في دول أعضاء النافتا لسنوات من 2002 إلى 2019.

جدول رقم(2-12): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا في دول أعضاء النافتا للفترة 1994-2010

السنوات / الدول	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010
أمريكا	41.22	54.84	72.7	114.31	92.53	125.28	165.28	168.75	192.46
المكسيك	_	_	_	_	_	_	_	_	_
السنوات / الدول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أمريكا	205.23	214.31	222.99	273.9	323.21	380.73	453.13	442.81	495.72
المكسيك	_					2.25	2.92	3.18	2.78

المصدر:من أعداد الطالبة بالاستعانة بـ:

/https://www.statista.com/statistics/664669/foreign-direct-investment-from-nafta-into-us

من خلال بيانات الجدولين **(2-12)**، نلاحظ أن الاستثمار المباشر لكندا في الولايات المتحدة والمكسيك لم يكن كبيرا لاكنه في ارتفاع مستمر بعد تطبيق اتفاقية النافتا، حيث أن كندا تتجه للاستثمار في المكسيك اكثر من مليار دولار في الولايات المتحدة ففي 2019 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر لكندا في كلا البلدين4.46 فيالولايات الأمريكية المتحدة مقابل23.2 مليار دولار في كندا.

ثالثا : بالنسبة المكسيك

سنتطرق في الجدول التالي الى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك في دول أعضاء النافتا لسنوات من 2002 إلى 2019.

جدول رقم (2-13): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك في دول أعضاء النافتا للفترة 2002-2010

السنوات / الدول	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أمريكا	0.03	0.23	0.4	0.32	0.31	0.30	0.4	0.3	0.34
كندا	0.2	0.2	0.3	0.3	0.2	0.3	0.2	0.1	0.1
السنوات / الدول	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
أمريكا	0.42	0.34	0.32	0.35	0.27	0.31	0.35	0.17	0.11
كندا	0.2	0.1	0.1	1.5	1.8	2.8	2.7	2.7	3.1

المصدر: https://www.statista.com/statistics/664669/foreign-direct-investment-from-nafta-into-us/

من خلال البيانات الموضحة في الجدول *(2-13)*، يتبين لنا أن الاستثمار المباشر للمكسيك في الولايات المتحدة وكندا متدني ولم يرتفع بشكل كبير بعد دخول اتفاقية النافتا حيز التنفيذ، حيث بلغ0.03 مليار دولار في الولايات المتحدة وكندا0.2 مليار دولار سنة 2002 على الترتيب. ليرتفع بشكل طفيف سنة 2019 إلى0.11 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و 0.8 مليار دولار في كندا.

المبحث الرابع : الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA

إنه من الصعب علينا تقدير آثار اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني لدول أعضائها وغيرها... بل يسعنا مجرد مناقشة آراء و تصورات، قد تتراوح بين التحفظ والتأييد من جهة والمعارضة من جهة أخرى، حول هذا النوع من التكتل الذي دمج بين الشمال والجنوب وجذب اهتمام العديد من الباحثين لما يطرحه من تساؤلات عن مدى فعاليته وعدالته ونجاحه نظرا لعدم تجانس أطرافه واختلاف مستويات تقدم اقتصاديات الدول المشاركة فيه. كل ذلك سوف نوجزه في هذا المبحث، الذي ضم بمطالبه كافة الآثار والانعكاسات المنطوية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء باتفاقية **NAFTA**.

المطلب الأول : البلدان المنطوية تحت اتفاقيةNAFTA

سوف نحاول من خلال هذا المطلب توضيح درجات التفاوت بين الو.م. الأمريكية وكندا والمكسيك من حيث الاستفادة المرجوة في ظل اتفاقية **NAFTA** .

الفرع الأول : الولايات المتحدة الأمريكية " المستفيد الأكبر"

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية NAFTA إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة الأوربية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس

الأمريكي "جورج بوش" آنذاك هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية، ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد الاتفاقية نذكر ما يلي[1]:

الله فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

علم إتاحة المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.

-اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك مقارنة بالو.م.أ، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل

6% سنويا إلى حوالي ضعف نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي أو التكتلاآسيوي.

-زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستتمتع بإعفاءات جمركية وغير جمركية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 10 مليارات $ في السنوات التالية الأخيرة.

[1]– نوال شحاب،أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية ، مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3، ،2009-2010 ص ص.70-69

-نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية و وجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

- تعد المكسيك وسيط هام تستطيع الولايات المتحدة من خلاله كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

-زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنويا.

أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

-لا يتوقع حدوث تحويل التجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع، وكذا لصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

-أما بالنسبة لحجة رخص اليد العاملة المكسيكية التي ستجذب الأمريكيين، حسب ما يقول معارضو (NAFTA) الأمريكيون فإن فعالية هذا العامل تضعف أمام فعالية عامل الإنتاجية الذي هو الصالح الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ارتفاع مستويات البطالة.

الفرع الثاني: كندا

تم التكتل بطبيعة دفاعية إلى حد كبير بالنسبة لكندا، فالنمو الاقتصادي في هذه الأخيرة ظل يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية، إلا أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ، وأصبح من المهم تعويضها من خلال التطور في الصناعة وذلك من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي، كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا، حيث سعت هذه الأخيرة ألا تبقى معزولة في محيطها القريب (أمريكا الشمالية والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات كالاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة ... لذا سنوجز أهم الآثار المتعلقة بكندا الناتجة عن اتفاقية NAFTA على النحو التالي[1]:

-فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين دول التكتل. -الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.

- مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب والإنتاج.

- فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة.

- احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة.

- تستفيد كندا من تسهيل النقل البري والجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

الفرع الثالث: المكسيك " الشريك الأضعف "

[1]– عبد الناصر نزال العيادي، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية**، دار صفاء، عمان، 1994، ص .80

تجدر الإشارة إلى أن قيمة المبادلات التجارية بين كندا و المكسيك منخفضة مقارنة بقيمة مبادلات كل منها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تعتبر إيجابية إذا ما أخذنا في عين الاعتبار المستوى الضعيف الذي كانت عليه قبل دخول الاتفاقية حيز التطبيق. فقد أصبح المكسيك أهم متعامل تجاري بالنسبة لكندا في أمريكا اللاتيني، حيث ارتفعت المبادلات بين هاتين الدولتين بشكل متواصل سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات كما سبق توضيحه من خلال جداول التبادل التجاري للدول الأعضاء[1].

ومن بين مختلف الآثار و انعكاسات اتفاقية NAFTA على المكسيك، ما يلي ذكره[2]:

انتقال الإنتاج إلى المكسيك، سمح كذلك بانتقال التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما ساهم في تطور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

تعلم منذ بدء العمل باتفاقية NAFTA لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي .

الله زيادة التدفقات الاستثمارية خاصة الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، بالإضافة إلى مجالات أخرى، مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة وخلق فرص عمل في المجال الصناعي.

لم استطاعت المكسيك تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالسوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات، النقل البري، المنسوجات وغيرها، وذلك في ظل اتفاقية NAFTA.

الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك، وتحقيق الرفاهية للسكان

المطلب الثاني : بعض البلدان غير المنطوية في ظل اتفاقية NAFTA

[1]– فاطمة الزهراء ،ربيعي رياض ، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا (nafta)، مجلة التكامل الاقتصادي العدد2 ، 2020، ص47

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 132-133.

ومن بين الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية NAFTA على دول العالم، سنوجز بعض ما نجم عنها على كل من دول أمريكا اللاتينية، و المنطقة العربية، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون، وذلك في الآتي[1]:

الفرع الأول : دول أمريكا اللاتينية

أبدت بعض دول أمريكا اللاتينية تحفظها تجاه الاتفاقية وخاصة في أمريكا الوسطى والبرازيل حيث يخشى مصدرو البن أن تهدد الاتفاقية التوجه نحو الحد من المعروض من البن عالمية ودعم سعره.ومن جهة أخرى، رحبت بعض دول أمريكا اللاتينية بالاتفاقية وخاصة شيلي التي يتوقع أن تكون أول المنضمين لها، كما أبدت كل من فنزويلا وكولومبيا والأرجنتين ترحيبها بالاتفاقية بعد اتجاه معظمها إلى بناء علاقات تجارية متطورة مع أمريكا بعد إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية في سياستها الاقتصادية وبنيتها الأساسية.

الفرع الثاني : دول مجلس التعاون

تتمتع دول مجلس التعاون بموقع استراتيجي وتوفر موارد كبيرة من الطاقة والتجهيزات الأساسية بمستويات جيدة ولديها اقتصاد قوي، فضلا عن احتوائها لأكبر احتياط نفطي في العالم وإنتاجها لخمس مواد بترو كيماوية أساسية. وهذا يعني في الواقع أهمية أسواقها بالنسبة للتجارة العالمية وامتلاكها أموالا ضخمة تتحرك في اتجاه كافة الأسواق العالمية.

وإذا أضفنا هذه العوامل كلها إلى ما هناك بين دول مجلس التعاون ودول "NAFTA" خصوصا الولايات المتحدة من روابط تاريخية وثقافية طويلة الأمد، يتضح لنا أن كل ذلك يجعل من دول

[1]-انعكاسات اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية http://www.faculty.ksu.edu.sa/2195/Documents/NAFTA.doc تاريخ الاطلاع 03/05/2021 ، على الساعة 23:05.

الخليج شركة مهمة لدول "NAFTA " في الحاضر والمستقبل القريب. وحسب آخر التقارير، أصبحت المملكة المورد الأول للنفط ومنتجاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية (ثلث إجمالي وارداتها النفطية من المملكة). وفي مجال الاستثمارات المشتركة، تعتبر الولايات المتحدة أكبر المستثمرين بين مجموعة الدول الصناعية في المشاريع المشتركة في المملكة.

إذن يتضح من خلال ذلك السرد أن دول مجلس التعاون تأثرت بقيام هذا التكتل الاقتصادي وإن لم يكن ذلك المدى القصير، ذلك أنها ستواجه مجموعة تجارية ضخمة لديها قوة تفاوضية كبيرة فيما يخص الاتفاقيات التجارية. فكما هو معروف أن دول الخليج تعتمد في صادراتها على البترول والغاز ومشتقاته ولذلك فإنها ستواجه منافسة كبيرة وعلى السوق الأمريكي، من جهة كندا والمكسيك، لأن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث سيؤدي إلى حصول المكسيك وكندا على مزايا عديدة في تصدير البترول والغاز إلى الولايات المتحدة وستأخذ جزءا من السوق الأمريكي. أيضا الشركات البترولية في الولايات المتحدة سيكون لها وضع أفضل في كندا والمكسيك بخصوص البحث والاستكشاف والتنقيب عن البترول والغاز مما يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من بترول الخليج ويحل محله بترول كندا والمكسيك بالتدريج.

ومن هنا فإنه من الواجب على دول مجلس التعاون دراسة آثار تلك الاتفاقية على هيكل صادراتها و وارداتها وعلاقتها مع المجموعة بشيء من التفصيل ووضع إستراتيجية محددة للمستقبل، شأنها في ذلك شأن ما قامت به تجاه المجموعة الأوروبية. كما يتطلب الأمر تحسين السياسات التجارية والاقتصادية والاستثمارية على المستويين الوطني والإقليمي بما يتناسب مع هذه الظروف والأوضاع الاقتصادية الدولية المستجدة لأنها بذلك تكون في مأمن من الآثار التي قد تنجم عن قيام مثل هذا التكتل.

الفرع الثالث : المنطقة العربية

تشير الأدلة العملية إلى أن التنظيمات التجارية الإقليمية بين البلدان الصناعية قد أدت بصورة عامة إلى زيادة رفاهية الأعضاء على حساب بلدان العالم الثالث أجمع والمنطقة العربية على وجه الخصوص. إن اعتماد المنطقة العربية على هذه الأسواق و بالتالي تأثره بما يحدث فيها من تغيرات. فإزالة القيود الجمركية والحواجز الأخرى بين دول هذا التكتل يعني أنها ستوحد من سياستها التجارية عند تعاملها مع بقية دول العالم، وهذا يعني أيضا التفاهم الكامل حول التقليص لواردات هذه البلدان من منطقة الشرف الأوسط[1] (انكماش الطلب على الصادرات العربية) ولا شك أن تأثير NAFTA سيكون محسوسة في حجم الاستثمارات الأمريكية التي ستتقلص إلى حد كبير وذلك لأنه سيتم تدوير رساميلها في السوق المكسيكية (NAFTA تقلص الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط).

خلاصة الفصل الثاني :

انطلاقا مما سبق يتضح أن اتفاقية النافتا تهتم بالجانب التجاري فقط حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء، عكس الاتحاد الأوربي حيث التكامل على جميع الأصعدة، كما أن هذه الاتفاقية لا تمنع شركائها من عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى، وإذا قورنت " النافتا " بالاتحاد الأوربي فإنه من الناحية النظرية فإن عملية التجارة تختلف بينهما. ففي الاتحاد الأوربي ناتج من طبيعة الصناعات ووفرات الحجم، بينما في النافتا يمكن تفسيرها من خلال عناصر الإنتاج وخلق الإنتاج في الدول، وأسعار عناصر الإنتاج،كما أن تجارة الاتحاد الأوربي تقوم على أساس تقارب في المستوى

[1]- http://www.islamdaily.org/ar/democracy/11810.article.htm

الانعكاسات على المنطقة العربية، تارخ الاطلاع: 01/05/2021 ، على الساعة. 12:23

الاقتصادي، بينما في النافتا والتي يوجد فيها اختلافات في المستوى الاقتصادي. لهذا يمكن اعتبار المكسيك نموذجا في الانفتاح الخارجي للدول النامية

خاتمة

يشهد عصرنا الحالي توجها متميزا نحو إنشاء و تفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية و هذا ناتج عن تزايد الشعور لدى الدول بأهمية المدخل الإقليمي، واستجابة للتغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها سياق العولمة، وقد تزامن هذا التوجه العام نحو التكتلات الإقليمية بتزايد الجهود المتعددة الأطراف التحرير التجارة الدولية.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين، فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير في الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تقبل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع و مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية الراهنة. إذ أصبح الاقتصاد العالمي في ظل هذه التكتلات أكثر ديناميكية بعد أن ضم أنماطا ودرجات مختلفة من التكتلات على رأسها الاتحاد النقدي الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسياASIAN اللذان يشكلان نموذجا متقدما للتكتلات الاقتصادية الراهنة.

كذلك الحال فيما يخص اتفاقية النافتا، وهي الأولى من حيث شموليتها بين الشمال والجنوب حيث لعبت دورا رئيسيا في إحداث تسارع حاد في تدفقات التجارة بين الدول الأعضاء، مما أدى إلى ارتفاع مستوى التجارة البينية، وكذلك ارتفاع ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ندرجها في النقاط التالية:

- ✓ التكتلات الاقتصادية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعممساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها التنافسية، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدراتالتفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

- ✓ تختلف صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة بصفة أساسية من حيث، كون الأولىتتم بين الدول المتجانسة اقتصاديا وبذلك تكون إما بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية، أماالثانية فتتم بين دول مختلفة في مستوياتها الاقتصادية، أي أنها تتم بين الدول المتقدمة والنامية، وقدتتعداه إلى إنشاء تجمع بين إقليمين أو أكثر.
- ✓ يعتبر التكتل الاقتصادي الإقليمي مجالا حيويا واستراتيجيا يسمح للدول المنظمة إليه بتحقيقمعدلات نمو اقتصادية معتبرة وذلك بتفعيل حركة المبادلات التجارية البينية والدولية إلى جانباستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل منطقة التكامل.
- ✓ - أن منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بعد تكاملها عملت على تقسيم العمل بشكل أفضل بينالدول الأعضاء فيها مما جعلها تتخصص أكثر وهذا ما أدى إلى ارتفاع حجم تجارتها البينيةوالدولية.
- ✓ تكتل النافتا كان نموذجا ناجحا لعملية التكامل بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال المزاياوالمكاسب التي حققتها المكسيك من جراء هذا التكتل والمكانة التي أصبحت تحتلها حاليا علىمستوى الاقتصاد العالمي .
- ✓ يعتبر التوجه التجاري للنافتا توجها إقليميا .
- ✓ ليست التكتلات الاقتصادية الإقليمية نقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف و لكنهاتتمة و تكملة لهذه التجارة، فهي وإن كانت ترمي إلى تحرير التجارة بين الشركاء أعضاء التكتل الإقليمي، فإن هذا التحرير الجزئي للتجارة خطوة مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الإقليمية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الكبرى، والحد من آثارها الضارة على الدول غير الأعضاء، بما يدعم الهدف النهائي لتحرير التجارة الدولية .

اختبار الفرضيات:

- ✓ أن منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بعد تكاملها عملت على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيها مما جعلها تتخصص أكثر وهذا ما أدى إلى إرتفاع حجم تجارتها البينية والدولية و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ ساهم تكتل النافتا في زيادة حجم التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء حيث بلغت القيمة الاجمالية لحجم الصادرات البينية سنة 2004 اكثر من740.4 مليار دولار بعد ان كانت لا تتعدى 293.5

قائمة المصادر
و المراجع

الكتب باللغة العربية:

1- - عبد المقصود مبروك نزيه محمد، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007،

2- الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية،2007

3- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.

4- حسام على داوود، أيمن أو خفيرة، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2002.

5- حسام علي داود وأخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 .

6- حسين عمر، التكامل الاقتصادي، أستودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي 1998

7- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر، 1993

8- سكينة بن حمودة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر ،2009.

9- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية1989-2007، دار الحامد2011

10- عبد القادر السيد متولى، الاقتصاد الدولي - النظريات والسياسات - ، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011

11- عبد المجيد محمد توفيق، العولمة والتكتلات الاقتصادية: اشكالية للتناقض ام للتضافر في القرن الحادي و العشرين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013

12- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية،**2003**

13- عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، عمان، 1994.

14- عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

15- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي - نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

16- عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة. 2014

17- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001.

18- كامل البكري، الإقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،.

19- كامل بكري، الإقتصاد الدولي التجارة و التمويل -، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

20- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية، المكتب العربي للطباعة والنشر، مصر1984 .

21- مجذاب بدر عناد وحسين محي الدين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998

22- محمد إبراهيم، محمود أحمد الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات التجارة العالمية أي خيار للدول النامية، جامعة عين الشمس مصر، بدون تاريخ.

23- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2009.

24- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة نشر.

25- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993.

26- محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

27- مورد خاي، كريانين، الإقتصاد الدولي: مدخل السياسات ، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.

28- موسى مطر وأخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

الرسائل الجامعية:

1- أسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية والاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر 2007 .

2- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع صناعة الأدوية " حالة مجتمع صيدال"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، بلد الجزائر،2006/2007

3- طبني مريم، واقع و مستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية "2002 -2001"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضربسكرة،2014/2013.

4- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف-2011-2012

5- كفية قسميوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة اليونان خلال الفترة2008/2015 مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016-2015

6- لمختار رنان، تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

7- ماجدا إسماعيل، آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق،2014/2015

8- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي - دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف، 2014/2013

9- مني مسغوني، علاقة سياسة الوارادت بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة-1970-2001- أطروحة ماجستير غير منشورة"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.

10- نوال شحاب،أثر التكتلات إلاقتصادية إقليمية على تحرير التجارة الدولية ، مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائلر 3، ،2009-2010

11- يحي سعاد،"تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي وأثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة - من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي- ، " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة، جامعة بسكرة،2012/2013.

المجلات العلمية

1- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص84.

2- عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة العالمية ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة ابن خلدون - تيارت،الجزائر.

3- محمود الفقي، رابطة دول الأسيان والصين، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، جانفي 2005،.

4- مقدم رضا، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية صادرة من صندوق النقد الدولي، الوحدة الأوروبية خطوة خطوة، العدد 51 مارس 2014

5- فاطمة الزهراء ،ربيعي رياض ، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا (nafta)، مجلة التكامل الاقتصادي العدد2 ، 2020

الكتب باللغة الاجنبية

1- Jean Boulouis -Droit Institutionnel de l'union européene-6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris

2- the office of industries, AS EAN: regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries, investigation NO 332-511, august 2010

3- Bernard Gullochans, theoriesde la change international, P.U.F, 1976 111.

4- 1S .Economie ,P.Wlson, the economices factor in international relations, I.B tavrs, London, 2001

5- Herman W.Hoen, Regional Economic Integration In Central Europe, Kluwer Academic Publishers, Netherlands, 1994.p117. 4

المو اقع الالكترونية

1– http://www.faculty.ksu.edu.sa/2195/Documents/NAFTA.doc

2– http://www.islamdaily.org/ar/democracy/11810.article.htm

3– - https://www.statista.com/statistics/664669/foreign-direct-investment-from-nafta-into-us15:10 على الساعة 2021/06/20 تاريخ الاطلاع /

4–

الملخص :

تعتبر نهاية القرن العشرين نقطة تحول في تقدم وديناميكية النظام الاقتصادي العالمي ، لأنها إنها تحمل تحولات غامضة تؤثر على جميع الدول ، غنية وفقيرة ، متقدمة ومتخلفة ، تحولات يصعب في الظروف الحالية حصر معالمها ، ويصعب معرفة كل آثارها وآفاقها على مستقبل اقتصاديات جميع دول العالم. العالم. لم يعد العالم الاقتصادي الحالي يعترف بالاقتصادات الصغيرة والمجزأة.

في خضم هذه التحولات التي اتسمت بنزعة تقود نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها ، من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة التحديات المختلفة وأهمها التحدي المتمثل في العولمة الاقتصادية ، وإخراج أكبر الفوائد المالية والتجارة في ظل منظومة المصالح الاقتصادية المتشابكة وتفعيل حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى تحرير حركة السلع والخدمات ، وتعويض قصور العمل داخل الدولة. الإطار الوطني الضيق أو القفز لميزة الاقتصاد المعولم والواسع.

ومن أبرز هذه الكتل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ، التكتلات الاقتصادية

Abstract:

The end of the twentieth century is considered a turning point in the progress and dynamism of the global economic system, because it

It bears ambiguous transformations affecting all countries, rich and poor, advanced and backward, transformations that are difficult in the current circumstances to enumerate their features, and it is difficult to know all their effects and prospects on the future of the economies of all countries of the world. The current economic world no longer recognizes small and fragmented economies.

In the midst of these transformations marked by a tendency leading towards the globalization of the economy of some countries resorted to the establishment of blocs economic among themselves, in order to competition and imposing presence in the international community and face various challenges the most important challenge of economic globalization, and out the greatest financial benefits and trade under the interlocking complex system of economic interests And activating the movement of trade and investment among the member states, in addition to liberating the movement of goods and services, and compensating for work deficiencies within the narrow national framework or jumping to the advantage of the globalized and wide economy. The most prominent of these blocs is the North American Free Trade Area Agreement (NAFTA).

Keywords: North American Free Trade Area (NAFTA), economic blocs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: ...des Sciences Economiques...

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: علوي نصيرة المولود(ة) بتاريخ: 1997/03/21 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 465837 الصادرة بتاريخ: 2019/10/16 عن: بلدية العامرية/مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر منظمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة حول النافتا NAFTA

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/29

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Sciences Economiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حنيفة جبرية المولود(ة) بتاريخ: 1995/10/28 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 200338461 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر التكتلات الاقتصادية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة دول النافتا NAFTA

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة